

شرح (المسائل الأربعين عن الأئمة المتبعين) | برنامج جمل العلم-

المدينة النبوية | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله الذي جعل مهمات الديانة في جمل والصلة والسلام على عبده ورسوله محمد المبعوث قدوة العلم والعمل وعلى الله وصحابه ومن دين الاسلام حمل. اما بعد فهذا شرح كتاب اخر من مقررات برنامج جمل العلم. وهو -

00:00:00

كتاب المسائل الأربعين عن الأئمة المتبعين لمصنفه صالح بن عبدالله بن حمد العصيمي نعم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصاحبه اجمعين. قال شيخنا ابو عمر صالح -

00:00:33

ابن عبدالله ابن حمد العصيمي حفظه الله تعالى في كتابه المسائل الأربعين عن الأئمة المتبعين بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله جاعل العلوم انواعا وجعل الفقه من اعظمها نفعا واتفاقا -

00:00:54

واسلم على عبده ورسوله محمد وعلى الله وصاحبه ومن في طلاب الحق تجرد اما بعد فان للنظر في معرفة الخلاف وما وقع في الاحكام من وفاق واختلاف مسالك متعددة ومساريع متعددة -

00:01:15

اولاها بالعناية واجدرها بالرعاية على ما جرى بين ائمة المذاهب الأربعين. من الاتفاق والاختلاف للمستحبين فانهم من سادات الفقهاء ورؤوس الاقتداء. والامة اليوم تفهم جمعا وايقاظا جمعت هذه الروضة الندية المشتملة على اربعين مسألة فقهية. اتفقوا عليها في ابواب العبادات. مجرد -

00:01:33

من الدليل باقصر العذارات والله الهادي الى سواء السبيل والموفق للعلم الاصيل. بين المصنف وفقه الله في هذه في المقدمة ان علم الفقه من اجل العلوم نفعا واتفاقا فحاجة الناس اليه ماسة -

00:02:03

وهو طريق معرفة الحال والحرام وسائر الاحكام. وлаهل العلم رحمهم الله تعالى في ادراك مقاصده طريقتان الاولى ادراك الدلائل والثانية ادراك المسائل وعلى الطريق الثانية صنف الفقهاء رحمهم الله تعالى الكتب المعروفة بكتب الفروع -

00:02:23

فصنف اتباع كل مذهب كتابا في مذهبهم وهذه الكتب هي بمنزلة العلوم الالية التي يتوصل بها الى فقه الكتاب والسنة كما ذكره العلامة سليمان ابن عبد الله في تيسير العزيز الحميد -

00:02:48

الاستعانة بها لازمة كي تكون مرقاة الى فهم معاني الكتاب والسنة فان التفقه في معاني الكتاب والسنة لا يتأتى الا بتجمينا يتقدم ذلك. ومن طرائق هذا التمرین وما خر -

00:03:08

تفقه بكتب الفروع ولم تنزل هذه الجادة طریقا مسلوکا لاحراز الفقه. فمن اراد العلم بالحال والحرام وسائر الاحكام فانه ينبغي ان يتلقاه وفق الكتب المصنفة في علم الفروع بالنظر الى المذهب المتبوع في بلاده. فمن كان مذهب بلاده مذهب -

00:03:26

طلبه كذلك. ومن كان مذهب بلاده مذهب المالكية طلبه كذلك الى اخر المذاهب المعروفة يتوصل من دراسة المسائل الى القدرة من بعد على الاستنباط من ذخائر الكتاب والسنة وان من اجل ما ينبغي ان يعتني به طالب الفقه معرفة المسائل التي وقع الاتفاق عليها

00:03:48

لان المسائل التي اتفقوا عليها لا تنفك من حالين. احداها ان تكون اتفاقية بينهم مجتمعا عليهما. فيكون الاتفاق قد انعقد بين الأئمة الاربعة ووقع الاجماع على تلك المسألة بين سائر الفقهاء -

00:04:17

والآخر ان يقع الاتفاق عليها بينهم مع وجود الخلاف مع غيرهم. فيكون قولهم هو قول جمهور الفقهاء فدراسة المسائل التي اتفق عليها الائمة الاربعة منفعتها ظاهرة من جهتين احدهما التعريف بمسائل - 00:04:35

فانعقد عليها الاجماع والآخر التعريف بمسائل لم ينعقد عليها الاجماع لكتها قول الجمهور. فان الائمة اربعة هم جمهور الفقهاء المتبوعين في هذه الامة ولما جمعت هذه الروضۃ الندية المشتملة على اربعين مسألة فقهية -

00:04:55

اتفق عليها الائمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد في ابواب العبادات. وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج مجردة من الدليل باقصر العبارات. لأن كتب المسائل يراد منها تصويرها فلا اياض ادلتها وطالب العلم في اول امره ينبغي ان يعترض بتصور المسائل ثم يرتفع بعد الى معرفة ادلة - 00:05:22

وهذه قاعدة في العلم كلها. ففي المبادئ لا ينبغي ان ينشغل الانسان بمعرفة الادلة. وانما يشتغل بتصوير المسألة ومعرفتها وفهمها على وجهها. ثم يرتفع من بعده الى معرفة الادلة. ثم يرتفع من بعد الى معرفة الرد على ما خال - 00:05:52

فالقول الراجح بادلته التي يذكرها اربابه. ولما جعل هذا رتبوا طبعة العلم على ثلاث درجات. الاولى درجة المبتدئ وهو المتصور لمسائل فن ما والثانية مرتبة المتوسط وهو المتصور لمسائل الفن مع معرفة ادلتها. والدرجة الثالثة هي درجة - 00:06:12

وهو المتصور لمسائل فن مع ادلتها مع القدرة على الاجابة على اقوال المخالفين فيها. فمن اراد ان قيد علمه في الفنون فانه ينبغي ان يسلك هذا المهيأ ولا سيما طلب علم الفقه. فتكون اعظم عنایته في اول طلب - 00:06:36

له ان يعترض اعتماد بالغا بتصور المسائل التي يذكرها الفقهاء. حتى اذا تم له ذلك في ابواب رجع مرة ثانية الى قراءة درس الفقه مع النظر في ادلة الاقوال الراجحة ثم نظر بعد الى - 00:06:56

كيفية الرد على ادلة المخالفين للقول الراجح. فإذا رتب اخذ الفقه على هذه الطريقة ادرك الانسان علم الاحكام على الوجه الاتم والقدماء يخصصون اسم الفقه بالاول فان الفقه عند الاولين هو تصور المسائل اما ما ارتفع عن ذلك - 00:07:16

يسمونه علم الخلافيات وهذا علم يرتقي اليه بعد تمكن الانسان من معرفة مسائل الفقه تصورا فانه اذا فتصور من سائل الفقه ترشح بعد ذلك الى معرفة الخلاف فيها سواء كان خلافا داخل مذهب ما او خلافا عاليا - 00:07:36

الائمة الاربعة او غيرهم من الفقهاء. نعم احسن الله اليكم كتاب الصلاة وفيه عشر مسائل. المسألة الاولى اتفق الائمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد. على انه اذا ترك اهل بلد الاذان والإقامة - 00:07:56

المسألة الثانية اتفقوا على ان المصلي اذا جهر فيما يسن فيه الاسرار او اسر فيما يسن فيه الجهر لم قل صاته المسألة الثالثة اتفقوا على ان سروة الرجل ليست عورة. المسألة الرابعة اتفقوا على ان رد - 00:08:18

في الصلاة بالاشارة لا يبطلها. المسألة الخامسة اتفقوا على ان للمصلي قتل الحية والعقور في الصلاة المسألة السادسة اتفقوا على ان المصلي اذا سها سهويين او اكثر في صاته كفاه سجستان للسهوان. المسألة السابعة اتفقوا على - 00:08:38

انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة. المسألة الثامنة اتفقوا على ان من فاتته صلاة ولو عمدا عليه قضاوها. المسألة التاسعة اتفقوا على انه يحرم التداوى بالحرام. المسألة العاشرة اتفقوا وعلى ان الميت يوجه للقبلة اذا تيقن موته. ذكر المصنف وفقه الله عشر مسائل من المسائل - 00:09:02

اتفق عليها الائمة الاربعة من المسائل المدرجة في كتاب الصلاة فالمسألة الاولى اتفاقهم على انه اذا ترك اهل بلد الاذان والإقامة قوتلوا. نقل اتفاقهم عليها ابن هبيرة في الاصفاح والقليوبی في المرضع - 00:09:32

والبيومي في المربع والجكني في سلم الاطلائع وهذه الكتب الاربعة من اشهر الكتب التي اعتنت بهذا المطلب وثلاثة منها لم تطبع بعد مع شدة الحاجة الى مثلها ولا سيما كتاب البيومي المعروف باسم المربع بين المذاهب الاربع. فنقل هؤلاء رحمهم الله - 00:09:59 تعالى اتفاق الائمة الاربعة على هذه المسألة انه اذا ترك اهل بلد الاذان والإقامة للصلاحة عليها ثم ذكر المسألة الثانية وهي انه متافق على ان المصلي اذا جهر فيما يسن فيه الاصرار - 00:10:26

او اسر فيما يسن فيه الجهر لم تبطل صلاته. نقل اتفاقيهم ابن هبيرة في الافصاح والبيومي في المربع فالائمة الاربعة متفقون على ان المصلي اذا جهر فيما يسن فيه الاسرار او اسر فيما يسن فيه الجهر لم تبطل - [00:10:46](#)

فلو قدر ان انسانا صلى صلاة الفجر سرا صحت صلاته او صلی صلاة الظهر وجهر في الركعتين الاوليين صحت صلاته تصورتم المسألة طيب ما الفرق بين الجهر والاسرار يسمع طيب بعض الناس الحين تصلي صلاة السر - [00:11:08](#)

وتسمع قراءته وفي الصحيح ان النبي صلی الله عليه وسلم كان ربما اسمعهم الاية في صلاة الظهر والعصر هذا تصوير المسائل هذا فهم الفقه لا تبحث عن الدليل ابحث عن فهمك للمسألة. هذه المسألة لغ موضوعها قال ابن دقيق العيد لا اعرف الفرق بين الجهر والسر - [00:11:34](#)

لشدة غموض هذه المسألة نقله السبكي في طبقات الشافعية الكبرى لكن الاظهر ان الجهر هو ان يقصد المرء اسماع غيره ولو لم يسمع وان الاصرار الا يقصد المرء اسماع غيره ولو سمع - [00:11:56](#)

ان الجهر ان يقصد المرء اسماع غيره ولو لم يسمع وان الاصرار الا يقصد المرء اسماع غيره وان سمعا. ثم ذكر المسألة الثالثة وهي اتفاقيهم على ان سرة الرجل ليست عورة - [00:12:14](#)

ونقل اتفاقيهم على هذه المسألة ابن هبيرة في الافصاح والقليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع الفقهاء الاربعة متفقون على ان سرة الرجل ليست عورة ومرادهم انها ليست بعورة - [00:12:33](#)

في الصلاة لان العورة عند الفقهاء لها مأخذان احدهما عوره الصلاة ومحلها باب شروط الصلاة من والآخر عورة النظر ومحلها كتاب النكاح. وكل واحد من العورات احكام تختلف عن الاخر - [00:12:56](#)

الخلط بينهما يقع في الغلط وهذه المسألة عندهم مذكورة في مسائل العورة المتعلقة بعورة الصلاة فهم متفقون على ان سرة الرجل في بطنه ليست عورة ثم ذكر المسألة الرابعة وهي اتفاقيهم على ان رد السلام في الصلاة بالاشارة لا يبطلها - [00:13:17](#)

نقل اتفاقيهم على ذلك البيومي في المربع الا انه ساقه بذكر اتفاقيهم على استحباب رد السلام واستحباب رد السلام هو مذهب الثلاثة خلافا لابي حنيفة فان مالكا والشافعي واحمد مذهبهم استحباب رد السلام على - [00:13:43](#)

رد السلام من المصلي اذا سلم عليه.اما مذهب ابي حنيفة فهو كراهية ذلك.لكنهم جميعا يلتقون في انه لو وسلم احد على مصل فرد عليه السلام فان الصلاة لا تبطل وهذا مأخذ وفاق ابي حنيفة معهم فان ابا - [00:14:08](#)

حنبيه مع قوله بكراهية رد المصلي السلام على من سلم عليه الا انه يرى انه لا يبطل الصلاة فيكون الاتفاق بهذا الاعتبار ثم ذكر المسألة الخامسة وهي اتفاقيهم على ان للمصلي قتل الحية والعقرب في الصلاة ونقل اتفاقيهم على ذلك - [00:14:28](#)

بيومي في المربع الائمة الاربعة متفقون على انه اذا عرض للمصلي حية او عقرب في صلاته فان له ان يقتلها ثم يكمل صلاته. ثم ذكر المسألة السادسة وهي اتفاق الائمة الاربعة على ان - [00:14:50](#)

المصلي اذا سهى او اكثر في صلاته كفاه سجدتان للسهو. نقله القليوبي في المرصع والبيومي في المربع فالائمة الاربعة متفقون على انه اذا تكرر من المصلي سهوه في صلاته اكثر من مرة فانه - [00:15:10](#)

ولا يسجد الا سجدين لذلك السهو الذي انتابه. ولو قدر انه سهى في الركعة الاولى ثم سهى في الركعة الثانية. ثم سهى في الثالث ثم ساء في الرابعة فانه يسجد سجدين فقط عن سهوه كله. وتكون السجدتان جابرة للنقص الواقع منه في - [00:15:30](#)

بكل صلاته ثم ذكر المسألة السابعة وهي اتفاقيهم على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة. ونقل اتفاقيهم على ذلك القليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع فالائمة الاربعة متفقون على ان سجود التلاوة وهو السجود الذي سببه قراءة القرآن وعرضه موضع من - [00:15:50](#)

المواضع المقدرة عند الفقهاء فيسجد له ان ذلك السجود يشترط له ما يشترط في الصلاة من شروط فكما ان الصلاة يشترط لها رفع الحدث واذلة النجاسة واستقبال القبلة الى اخر الشروط المذكورة عند الفقهاء فان سجود - [00:16:20](#)

تلاوة تشرط له هذه الشروط. الحالا للجزء بالكل فان السجود فرد من افراد افعال الصلاة. فالحقوا هذا الفرد من تلك الافعال وهو

السجود بحكم اصله. وجعلوا له شروطه. ثم نقل المسألة الثامنة وفيها - [00:16:40](#)

على ان من فاتته صلاة ولو عمداً وجوب عليه قضاها. ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة الافصاح والبيومي في المربع والجكني في سلم الاطلاع فالائمة الاربعة متفقون على ان من فاتته صلاة بخروج وقتها ولو كان فوتها على وجه العمد منه فانه يجب عليه - [00:17:00](#)

بان يقضيها طيب لماذا الفقهاء رحمهم الله تعالى ؟ قالوا فاتته ولو عمداً لماذا ما قالوا من ترك صلاة فانه يقضيها ؟ عبروا بالفوت ولم [00:17:27](#) يعبروا بالترك وقالوا باب قضاء الفوائت ولم يقولوا بباب قضاء المتروكات - [00:17:52](#)

نعم الفؤاد من ذكرنا فيما سلف ان الفقهاء عدلوا عن هذا القول وهو ترك الصلوات الى قضاء الفوائت احساناً للظن بالمسلم انه لا يترك شيئاً على وجه الزهد فيما امر الله عز - [00:18:13](#)

وجل ولكنه يغلب عليه فتفوته. فعبروا بالفوت الدال على الغلبة عوض الترك الدال على وجود العمد اشار الى هذا صاحب طيبة الطلبة من الحنفية فهو كتاب نفيس في الفاظ الفقه المتداولة عند الحنفية - [00:18:33](#)

ثم ذكر المصنف وفقه الله المسألة التاسعة مما اتفقا عليه فقال اتفقا على انه يحرم التداوي بالحرام وهذه المسألة فيها اشكال من جهة ايرادها في كتاب الصلاة ما وجه ارادة كتاب الصلاة - [00:19:23](#)

يا ابراهيم لا يلزم ان يكون الحرام نجساً اي احسنت لانهم يذكرون هذه المسألة في كتاب الجنائز وكتاب الجنائز ملحق بالصلاحة عند الفقهاء وهذه المسائل عندهم سماها الزركشي بخبايا الزوايا وهي المسائل التي توجد في موضع لا - [00:19:43](#)

يذهب الاذهان الى ورودها فيها. فان الفقهاء يذكرون احكاماً ربما من لا يعرف صناعة الفقه يجهل مواضعها. ومنها هذه مسألة. ومن [00:20:03](#) هذا النظير عند الحنابلة انهم يذكرون ما يتعلق بتحليل المصحف بالذهب وكتاباته به. في شروط الصلاة -

لأنهم يستظلون في ذكر احكام اللباس الى ان يذكروا لبس الذهب ثم يذكرون ما تعلق به من احكام تتصل بالصلاحة كتحليل المصحف به او نحو ذلك. فينبغي ان يتمهر طالب العلم في معرفة المسائل التي يذكرها الفقهاء في ابواب لا - [00:20:23](#)

انها تورد فيها ومن جملتها هذه المسألة التي يريدونها في كتاب الجنائز الملحق عندهم باحكام الصلاة وقد نقل اتفاقهم على انه يحرم [00:20:43](#) التداوي بالحرام ابو العباس ابن تيمية الحفيد. فانه نقل اتفاق -

ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في احد الوجهين على حرمة التداوي بالحرام طيب يشكل ان ابا العباس ابن تيمية ذكر انه احد الوجهين فكيف ينقل اتفاق الائمة الاربعة واضحة الاشكال ؟ الاشكال ان ناقل الاتفاق ذكر انه احد الوجهين عند الشافعي. واما الثالثة [00:20:54](#) فذلك مذهبهم -

يعني الذي استقر عليه مذهب الشافعية يعني الوجهان اللذان ذكرهما شيخ الاسلام وجهاً في المذهب. اما باعتبار باعتبار ما استقر عليه مذهب الشافعية فهو امة التداوي كبقية حرمة التداوي بالحرام كبقية المذاهب الاربعة. فصار نقل الاتفاق صحيحاً -

[00:21:16](#)

فهم وجهاً في مذهب الشافعي لكن الذي استقر عليه مذهب الشافعي كما في المقدمة الحضرمية وغيرها حرمة التداوي بالحرام [00:21:36](#) اجل هذا اذا اردت ان تعرف مذاهب الائمة فانك ترجع الى الكتب التي صنفت فيما استقر عليه المذهب -

ترتضي النقل عن الكتب التي نقلها الاولون او المتوسطون وانما تعتمد بالكتب التي استقر عليها المذهب فكتب كل مذهب فيها كتب [00:21:43](#) تسمى بكتب المذهب التي استقر عليها كتاب خليل عند المالكية وزاد المستقنع عند الحنابلة وهلم جرا. ومن هنا يقع -

بعض الناس في الغلط في نقل المذاهب من كتب شروح الحديث لأن كتب شروح الحديث قد تنقل هذه المذاهب وفق ما كان عليه [00:22:01](#) المتوسطون او المتقديمون في مذهب ما اما ما استقر عليه اصحاب مذهب فإنه ينبغي ان ترجع في حكايته الى ما صار في الكتب المصنفة عند اربابه -

ويغليط بعض الناس مثلاً من الحنابلة عندما يذهب الى كتاب العمدة لابن قدامة ثم ينقله على انه مذهب الحنابلة وهذا كان طوراً من اطوار مذهب الحنابلة وهو طور المتوسطين. اما ما استقر عليه المذهب فهو ما في الاقناع والمنتهى ثم ما - [00:22:25](#)

في مختصريهما وهم الزاد ودليل الطالب. فينبعي ان يعتني ملتمس الفقه بالكتب التي استقر عليها ارباب لمذهب فاذا اراد حكاية مذهب الحنفية عرف الكتب التي ينقل منها واذا اراد حكاية مذهب الشافعية عرف الكتب التي - [00:22:43](#)

ينقل منها وهلم جرا. واما النقل من الكتب التي كانت تقييد مذاهب هؤلاء في مرحلة التوسط او في ابتدائي المذهب فانها لم تعد صالحة لحكاية المذهب الذي استقروا عليه. وهذه من الاغلاط في نقل مسائل الفقه - [00:23:03](#)

واضحة هادي مهمة ان الانسان يعرف انك اذا اردت ان تنقل مذهبها ما ترجع الى الكتب التي استقر عليها اصحاب ذلك المذهب. فلا يأتي انسان مثلا والمذهب الحنابلة ويعزو الى الكافي او الى المغنى بن قدامة ويقول هذا مذهب الحنابلة ليس هذا مذهب الحنابلة هو الذي استقر في الكتب - [00:23:23](#)

المرجحة عندهم وهي الاقناع للحجاوي والمنتهى لابن النجاشي. ثم ما تفرع عنهم كالدليل والزاد وقل نظير هذا عند الشافعية والمالكية والحنفية. اذا رجعنا الى كتب الشافعية فيما استقر عليه مذهبهم. في حكم التداوي بالحرام - [00:23:45](#)

وجدنا ان مذهب الشافعية الذي استقر هو حرمة التداوي بالحرام. فيكون الاتفاق حينئذ منعقدا بين الائمة الاربعة على حرمة بالحرام ثم ختم بالمسألة العاشرة وهي اتفاقهم على ان الميت اذا مات يوجه - [00:24:05](#)

قبلة اذا تيقن موته ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في الاصفاح والقليوبى في والصع والبيومى في المربيع والجكنى في سلم الاطلاع. فالائمة الاربعة متتفقون الى ان الميت اذا تيقن موته وذلك - [00:24:25](#)

قبل دفنه فانه يوجه للقبلة قبل الشروع في توصيله وتكفينه الى اخر الافعال التي قبل دفنه نعم احسن الله اليكم. كتاب الزكاة وفيه عشر مسائل. المسألة الاولى اتفق الائمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعى واحمد - [00:24:45](#)

على وجوب الزكاة في اربعة اصناف سائمة بهيمة الانعام والاثمان وعروض التجارة والخارج من الارض. المسألة الثانية اتفقا على ان اول النصاب في الابل خمس وفيها شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلات شياه وفي - [00:25:08](#)

عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بيت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون. وفي ست واربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين ابن ثالث وفي احدى وتسعين حقتان وعلى ان اول النصاب في البقر ثلات - [00:25:28](#)

وفيها تبع وفي اربعين مسنة. وعلى ان اول نصاب الغنم اربعون وفيها شاة. الى مئة وعشرين اذا زادت واحدة وفيها شاتان الى مائتين. فاذا زادت واحدة وفيها ثلاث شياه. فاذا بلغت اربعين - [00:25:48](#)

بلغت اربعين وفيها اربع شياه. ثم في كل مئة شاة المسألة الثالثة اتفقا على ان نصاب الحبوب والثمار خمسة اوسق. المسألة الرابعة اتفقا على وجوب الزكاة في النقددين بالذهب والفضة دون سائر الجوهر كاللؤلؤ وغيرها. المسألة الخامسة اتفقا على وجوب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغ - [00:26:08](#)

قيمتها نصابا من الذهب او الفضة المسألة السادسة اتفقا على عدم اشتراط الحول في زكاة المعدن. المسألة السابعة اتفقا على ان في الركاز الخمس المسألة الثامنة اتفقا على جواز تعجيل زكاة الفطر قبل عيده بيوم او يومين. المسألة التاسعة اتفقا على - [00:26:35](#)

جواز اخراج الزكاة لبناء مسجد او تكفي لميت ونحوهما. المسألة العاشرة اتفقا على تحريم دفع الزكاة يا بني هاشم ذكر المصنف وفقه الله عشر مسائل اخرى من المسائل التي وقع عليها الاتفاق بين الائمة الاربعة في ابواب العبادات - [00:27:01](#)

وهذه المسائل العشر مندرجة تحت كتاب الزكاة عندهم فالمسألة الاولى نقل اتفاقهم على وجوب الزكاة في اربعة اصناف وهذه الاصناف هي الاموال المعينة عندهم التي تتتعلق بها الزكاة وهي سائمة بهيمة الانعام الابل والبقر - [00:27:24](#)

والغنم والاثمان وهم النقدان الذهبي والفضة. وعروض التجارة وهو ما يتخذ للبيع ابتغا الربح منها والخارج من الارض كالحبوب والثمار وغيرها. فالائمة الاربعة متتفقون على تعيين الزكاة في هذه اموال الاربعة ونقل اتفاقهم عليها ابن هبيرة في الاصفاح والقليوبى في المرصع - [00:27:46](#)

والبيومى في المربيع والجكنى في سلم الاطلاع ثم ذكر في المسألة الثانية اتفاقهم على تقدير الانسبة في بهائم الانعام الابل والبقر

والغنم فذكر انهم اتفقوا على ان اول النصاب في الابل خمس وفيها شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه الى اخر ذلك

00:28:15

ثم ذكر ان الائمة الاربعة متفقون على ان اول النصاب في البقر ثلاثون وفيها تبع وفي اربعين مسنة انهم متفقون على ان اول نصاب الغنم اربعون وفيها شاة الى مئة وعشرين الى اخر ما ذكروا - 00:28:42

وهذه المسألة من المسائل الاتفاقية عندهم كما نقل اتفاقهم على ذلك القليوبي في المرصع والبيومي في المربع الجكنى في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسي في كتاب اتفاق الائمة الاربعة وهو كتاب مخطوط ايضاً. فهذه المسائل فهذه المسألة المتعلقة بتقديم -

00:29:01

نصاب كل واحد من بهيمة الانعام مما اتفق عليه الائمة الاربعة. وان وجد بينهم خلاف يسير في تقدير سن بعض ما يخرج في ما قدر من الاموال المذكورة لكنهم متفقون عليها اجمالاً وفق ما - 00:29:32

المصنف ثم ذكر في المسألة الثالثة اتفاقهم على ان نصاب الحبوب والثمار خمسة او سق ونقل اتفاقهم على ذلك القليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكنى في سلم الاطلاع فالائمة الاربعة متفقون على ان نصاب الحبوب والثمار خمسة او سق وهو ثلائة صاع نبوى - 00:29:52

فإذا بلغت الحبوب والثمار هذا المقدار وجبت فيها الزكاة. ثم ذكر في المسألة الرابعة اتفاقهم على وجوب الزكاة في النقادين الذهبي والفضة دون سائر الجوادر يعني الاموال المعمظمة من الجوادر كاللؤلؤ والعنبرى وغيرهما من - 00:30:22

الجوادر المعمظمة عند الناس. ونقل اتفاقهم عليها القليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكنى في الاطلاع فلا تجب الزكاة في شيء من الجوادر الا في الذهب والفضة. ثم نقلت المسألة الخامسة اتفاقهم على وجوب - 00:30:42

بالزكاة في عروض التجارة وعروض التجارة كما سلف ما اعد للبيع بقصد الربح. فإذا كان شيء من المتعاقب وغيره معداً للبيع ابتغاء الربح فيه كان مما يشتمله اسم عروض التجارة. فالائمة الاربعة متفقون على وجوب الزكاة فيها - 00:31:02

إذا بلغت قيمتها نصاباً من الذهب أو الفضة فهي معدولة في تقدير نصابها بما تبلغه من معادله من ذهب وفضة وذلك بالذهب عشرون مثقالاً وبالفضة مثنتي درهم وبالفضة مئتا درهم. فإذا بلغ قدر عروض التجارة هذا المقدار فإنه تجب الزكاة فيه. ثم - 00:31:25

ما ذكر في المسألة السادسة اتفاقهم على عدم اشتراط الحول في زكاة المعدن المستخرج من الأرض وقد نقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في الأفصاح والقليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكنى في سلم الاطلاع - 00:31:55

الا ان الجكنى ذكر خلافاً للشافعى ومع ذلك فان هذا الاتفاق صحيح كيف يكون خلاف الشافعى والاتفاق صحيح ما الجواب الجواب ان هذا قبل استقرار قبل استيقاظ مذهب الشافعى ثم الذي استقر عليه مذهب الشافعى عدم اشتراط الحول في زكاة المعدن. ثم ذكر المسألة - 00:32:21

السادسة وهي اتفاقهم على ان في الركاز الخمس ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في كتاب الأفصاح. الا انه استثنى مذهب الشافعى ومالك وال الصحيح عدم الاستثناء بحسب ما استقرت عليه مذاهبها - 00:32:48

فمذاهب الائمة الاربعة على ان في الركاز الخمس. وزاد ابو حنيفة بان البقية ايضاً تكون واجبة باعتبار انه الحق بحكم الفيء فهو يشارك الثلاثة في ان في الركاز الخمس ثم يخالفهم فيما زاد عن الخمس - 00:33:09

ثم ذكر المسألة السابعة وهي اتفاقهم على جواز تعجيل زكاة الفطر قبل عيده يعني قبل عيد الفطر بيوم او يومين ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة بالافصاح والبيومي في المربع - 00:33:29

وابن عقيل البالسي باتفاق الائمة الاربعة والجكنى في سلم الاطلاع فالائمة الاربعة متفقون على جواز تعجيل زكاة الفطر قبل العيد بيوم او يومين فيجوز له ان يخرجها قبل فيها ثم ذكر المسألة التاسعة وهي اتفاقهم على عدم جواز اخراج الزكاة لبناء مسجد او تكفين ميت ونحوهما - 00:33:49

ونقل اتفاقهم على هذه المسألة ابن هبيرة بالافصاح والقليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكنى في سلم الاطلاع. فالائمة

الاربعة متفقون على ان بناء المسجد وتكفين الميت ونحوهما ليس مما يندرج في مصرف سبيل الله بل سبيل الله - [00:34:17](#)
عند الائمة الاربعة هو الجهاد فهم متفقون على ان مصرف سبيل الله مختص بالجهاد عند احمد رواية اخرى ان الحج كذلك يلحق
الجهاد وهو الصحيح من اقوال اهل العلم في هذه المسألة لصحة الاثر بذلك عن ابن عمر رضي الله عن - [00:34:43](#)
منهما ثم ذكر في المسألة العاشرة اتفاقهم على تحريم دفع الزكاة الىبني هاشم فيحرم دفعها اليه فهم ليسوا من اهلها ونقل اتفاقهم
على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقلبي في المرصع - [00:35:08](#)
والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع بنو هاشم يعني ذرية من ذرية من هاشم ابن عبد الله ما نام ابن عبد مناف
هاشم ابن عبد مناف والذي جاء في الحديث تحريمه على - [00:35:29](#)
بني هاشم او على ال محمد ها ان الصدقة لا تحل لال محمد المناسب لللفظ الفقيهي ان يقال تحرم على ال محمد هذا هو المناسب ثم
بعد ذلك يبين من ال محمد لان الفقهاء متفقون على تحريمهما على ال محمد لكنهم مختلفون في تعين ال - [00:35:56](#)
فمنهم من يجعلهم بنو هاشم بنو عمومتهم من ابنيي المطلب بن عبد مناف ومنهم من يخصها ببني هاشم فقط وهو الصحيح
من اقوال اهل العلم. ومن طائف ان كتاب الدرر البهية للشوكاني وهو الذي بنى على اتباع الدليل لما جاء الى هذه المسألة ذكرها -
[00:36:21](#)

على خلاف الدليل فانها ذكر حرمتها على بني هاشم ولم يذكر حرمتها على ال محمد مع ان الدليل جاء بذلك فكان الاسلام له
والموافق لقاعدتيه ان يقول وتحرم على ال محمد تبعا الدليل الوارد في ذلك في الصحيح - [00:36:45](#)
نعم احسن الله اليكم كتاب الصيام وفيه عشر مسائل. المسألة الاولى اتفق الائمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعي على وجوب صوم
رمضان برؤية الهلال او بكمال شعبان ثلاثين. المسألة الثانية اتفقوا على انه لا اعتبار بمعرفة - [00:37:05](#)
والمنازل في ثبوت الشهر المسألة الثالثة اتفقوا على صحة صوم من اصبح جنبا. المسألة الرابعة اتفقوا على ان من اكل وهو يظن
غروب الشمس او عدم طلوع الفجر ثم باع خلاف ما ظنه وجب عليه القضاء. المسألة الخامسة اتفقوا على ان من وطا - [00:37:26](#)
هو صائم في نهار رمضان عاما من غير عذر اثم وبطل صومه ولزمه الامساك وعليه القضاء والكافارة المغلظة المسألة السادسة اتفقوا
على وجوب الامساك والقضاء على ما تعمد الفطرة لغير عذر. المسألة السابعة اتفقوا على ان من - [00:37:49](#)
اتاه شيء من رمضان فمات قبل امكان قصائه فلا تدارك له ولا اثم عليه. المسألة الثامنة اتفقوا على استحباب صوم يومين اثنين
والخميس المسألة التاسعة اتفقوا على ان الاعتكاف مستحب في كل وقت المسألة العاشرة اتفقوا على ان - [00:38:10](#)
بكافلا يكون الا في مسجد. ذكر المصنف وفقه الله زمرة اخرى من المسائل المتفق عليها بين الائمة الاربعة في ابواب العبادات وهي
عشر مسائل من المسائل التي اتفقا عليها في كتاب الصيام - [00:38:30](#)

فالمسألة الاولى منها اتفاقهم على وجوب صوم رمضان برؤية الهلال او بكمال شعبان ثلاثين. ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في
الافصاح والقلبي في المرصع والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع - [00:38:48](#)
فالائمة الاربعة متفقون على انه يجب صوم رمضان باحدى علامتين الاولى رؤية الهلال اذا رؤي الهلال بعد غروب الشمس وجب
صيام غده.اما اذا رؤي قبل غروب الشمس فانه لا يجب صيام غد - [00:39:09](#)
والثانية تكميل شعبان ثلاثين يوما لان منتهى الشهر الهجري هو بلوغه ثلاثين يوما فاذا بلغ ثلاثين يوما انتهى الشهر وكان اليوم التالي
له يوما من شهر جديد. ثم ذكر المسألة الثانية وهي اتفاقهم على انه - [00:39:29](#)
لا اعتبار بمعرفة الحساب والمنازل في ثبوت الشهر. ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في كتاب الافصاح والقلبي في كتاب المرصع
والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسي في كتاب اتفاق الائمة الاربعة - [00:39:51](#)
فالائمة الاربعة متفقون على انه لا يعتد بالحساب والمنازل في ثبوت الشهر. وانما يعتد برؤية الهلال او بكمال شعبان ثلاثين يوما
وووقدت عبارة ابن عقيل البالسي على وجه ربما يتوجه اشكاله - [00:40:20](#)
فانه لما نقل اتفاقهم قال ولا عبرة بقول المنجمين خلافا لابن سريح ما معنى كلامه ولا عبرة بقول المنجمين خلافا لابن سريح قال

حساب طيب يقول بقول المنجمين يعني يقول لا عبرة في قول المنجمين ما معنى بقول المنجمين -
اي احسنت. التنجيم كما قلنا لكم هو الاستدلال بالنجوم. وتارة قد يكون استدالا بها في التسيير يكون استدالا بها في التأثير
والاول في قول الجمهور مأدون به بخلاف الثاني. فيكون معنى قوله ولا عبرة بقول المنجمين يعني الذين يعدون -
الايات والشهور بالنظر في النجوم والاستدلال بها في التسيير للتأثير. هذا وجه كلامه وهو المأخذ الذي انتزع منه ابن شویح من
الشافعية القول بالاعتداد بالحساب ثم تقلده من بعده من الناس الى اليوم ثم ذكر المسألة -
ثالثة وهي اتفاقهم على صحة صوم من اصبح جنبا. ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقليوبى في المرصع والبيومي
في المربع والجنكي في سلم الاطلاع. فالائمة الرابعة متفقون على ان من اصبح جنوبا -
وطلع عليه الفجر فانه يتم صومه لكن يستحب له الاغتسال قبل دخول اليوم. فإذا اجنب من الليل ثم طلع الفجر امسك من طلوع
الفجر وصح صومه لكن يستحب له ان يقدم غسله قبل شروعه في صوم يومه فان ذلك هو الاكميل له. ثم ذكر في -
مسألتي الرابعة اتفاقهم على ان من اكل وهو يظن غروب الشمس او عدم طلوع الفجر ثم باع خلاف ما ظنه وجب عليه القضاء ونقل
اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح -

والقلبي في المرصع والبيومي في المربع والشكلي في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسي في اتفاق الائمة الاربعة
وهم متفقون على ان اكل ظانا غروب الشمس ودخول الليل بانتهاء يوم الصيام او ظانا عدم طلوع الفجر - 00:42:57
وان الوقت لا زال ليلا ثم باع خلاف ما ظنه ببقاء النهار او بقاء الليل وجب عليه القضاء ثم ذكر المسألة الخامسة وهي اتفاقهم على ان
من وطاً وهو صائم في نهار رمضان عامدا من غير عذر اثم وبطل صومه - 00:43:19
الامساك وعليه القضاء والكفارة المغلظة. ونقل اتفاقهم على ذلك ابن هبيرة بالافصاح القليبي في المرصع والبيومي في المربع
والجكنى في سلم الاطلاع. فالائمة الاربعة متفقون على ان من وطاً يعني اتى امرأة وهو صائم في نهار رمضان لا في غيره ولو قضاء -
00:43:39

فلو انه اصاب اهله في غير نهار رمضان ولو كان ذلك عن قضاء يوم من رمضان فانه لا يلزمه كما ذكر من ترتيب هذه الاحكام متعلق بنهار رمضان دون غيره. فمن وقع منه ذلك عامدا من غير عذر - 00:44:06

اثم على فعله وبطل صوم ذلك اليوم ولزمه ان يمسك بقية نهاره وعليه قضاء ذلك اليوم والكافارة المغلظة ايضا وهي عتق رقبة فان لم يجد صيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا - 00:44:27

طيب هنا مسألة مشكلة وهي اذا كان صومه قد بطل لماذا يؤمر بالامساك مع انه صار مفطراها اي ش طيب حرمة للشهوة وايضا معاقبة له وهذا مبني على قاعدة في العقوبات ان العبد يعامل بضد قصده - 00:44:51

ان العبد يعامل بضد قصده ويذكرها الفقهاء عند قاعدة من استعجل شيئا قبل او انه عوقب بحرمانه فمن استعجل فطره بالوقوع في محرم كاتيانه اهله او اكله او شرب فانه يؤمر بالامساك - 00:45:20

مع بطلان ذلك اليوم وايجاد القضاء عليه. ثم ذكر المسألة السادسة وفيها اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الامساك وعلى من تعمد الفطر لغير عذر. ونقل اتفاقيهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقلبي في - 00:45:39

المرضع والبيومي في المربيع والجتنبي في سلم الاطلاع الائمة الاربعة متفقون على ان من تعمد الفطر لغير عذر فانه يجب عليه ان يمسك ذلك اليوم وعليه ان يقضي ذلك اليوم الذي تعمد الفطر فيه. ثم ذكر المسألة السابعة وهي اتفاقيهم على ان فاته شيء من رمضان - 00:45:59

فمات قبل امكان قضائه فلا تدارك له ولا اثم عليه. ونقل اتفاقهم على ذلك القليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجكنى في سلم الاطلاع. فالائمة الاربعة متفقون على ان من فاته شيء من رمضان - 00:46:28
بمرضه او سفره او غير ذلك من الاعمال المبيحة للfast فمات قبل امكان قضائه لضيق الوقت ونحوه فلا تدارك له اي لا يصوم احد عنه ولا اثم عليه. فلو قدر ان انسانا مرض في رمضان - 00:46:46

وعجز عن الصيام ثم توفاه الله عز وجل بعد شهرين من مرضه. فلم ينفك من مرضه ولم تكن له قدرة على قضاء ما كان عليه. فانه لا عنه ولا اثم عليه. ثم ذكر المساجد التامنة وهي اتفاقيهم على استحباب صوم يومي الاثنين والخميس - 00:47:06

اتفاقهم على هذه المسألة ابن رشد في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتضى. فالائمة الاربعة متفقون على استحباب صوم يومي الاثنين والخميس. وما يتبناه اليه ان ابن رشد قد يذكر حكاية الاتفاق - 00:47:30

في كتاب البداية لا يريد بها الاجماع. وانما يريد بها حكاية مذاهب الائمة الاربعة. وان كان نقله لمذهب على وجه الانفراد في المسائل نادر فانه لم يذكره تصريحًا به الا في مواضع يسيرة. لكن حكايته للاتفاق تارة تقع بمعنى - 00:47:50

الاجماع وتارة تقع بمعنى اتفاق الائمة الاربعة. ومن دقائق تنبئات بعض حذاق الفقهاء ومنهم ابن الصلاح في عشيه على الوسيط استحسانهم في ان يعبر عما وقع عليه الاجتماع في مذهب واحد بالاتفاق. وعما وقع عليه الاتفاق بين الفقهاء جميعا - 00:48:10
اجماع فيفرقون بين لفظتين وهي قولهم اتفاقا او قولهم اجماعا. فاذا كانت المسألة مذكورة بين ارباب المذهب ونظراته بالخلاف بينهم قالوا فيها اتفاقا واذا كان الاتفاق المذكور هو بين الفقهاء عامه قالوا فيه اجماعا. وهذا من محاسن رعاية الالفاظ الدالة على المعاني المعتمد بها عند الفقهاء - 00:48:34

اي رحمة الله ثم ذكر المسألة التاسعة وهي اتفاقيهم على ان الاعتكاف مستحب في كل وقت. ونقل اجماعهم على ذلك ابن هبيرة بالفصاح والقلبي في المرفع والبيومي في المربع والجكتني في سلم الاطلاع. فالائمة الاربعة متفقون على ان الاعتكاف - 00:49:04

وهو لزوم بقعة في المسجد للتفرغ للعبادة مستحب في كل وقت فلا يختص برمضان بل هو مشروع في السنة كلها ثم ذكر المسألة العاشرة وهي اتفاقيهم على ان الاعتكاف لا يكون في المسجد ونقل اتفاقيهم على ذلك ابن عقيل البالسي في - 00:49:26
كتاب اتفاق الاربعة فالائمة الاربعة متفقون على ان الاعتكاف لا يكون الا في مسجد فلا يكون الاعتكاف بزاوية او خانطاه او رباط او دار وانما يختص الاعتكاف بكونه في مسجد وهو الموضع - 00:49:51

معد للصلوة فالموقع المعد للصلوة يسمى مسجدا وهذا غير المعنى العام لان المسجد له معنيان شرعا احدهما ما معنى عام وهو الموضع الذي يصلى فيه فكل موضع يصلى فيه سمي مسجدا - 00:50:10

ومنه حديث جعلت لي الارض مسجدا وظهورها. والثاني معنى خاص وهو البقعة المعدة للمهيئة للصلوة. فالبقعة المعدة للمهيئة للصلوة مما تعارف عليه الناس تسمى مسجدا احسن الله اليكم كتاب الحج وفيه عشر مسائل المسألة الاولى اتفاق الائمة الاربعة ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد - 00:50:29

اذا ان المحرم لا يلبس القمح ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف. المسألة الثانية اتفقوا على ان من حج وهو غير بالغ بلغ او عبد فعتق فعليه الحج مرة اخرى. المسألة الثالثة اتفقوا على ان المحرم - 00:51:01
ان اعتمر وحج في سفترتين او اعتمر قبل اشهر الحج. فالافراد افضل. المسألة الرابعة اتفقوا على ان المواقف المكانية المعينة تكون لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم. المسألة الخامسة اتفقوا على ان من - 00:51:21

ميقاتا مريدا النسك لم يجز له مجاوزته بغير احرام. المسألة السادسة اتفقوا على وجوب الدم على مدعى والقان ان لم يكونا من حاضر المسجد الحرام. المسألة السابعة اتفقوا على وجوب الفدية في قتل الصيد وان قتله ناسيها - 00:51:41

انه جاهل المسألة الثامنة اتفقوا على ان ازالة شعر البدن ازالة عم الزين احسن الله اليكم اتفقوا على ان ازالة شعر بدنك حلق الرأس في وجوب الفدية. المسألة التاسعة اتفقوا على ان ما تعجل في - 00:52:01

في يومين فخرج من مني بعد رميء في ثاني ايام التشريق. فلا اثم عليه المسألة العاشرة. اتفقوا على انه لا يجزئ وفي الاراضي العوراء البين عبرها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء التي لا تنقي - 00:52:25

المسائل الاربعين ذكر المصنف وفقه الله زمرة اخرى من المسائل التي وقع عليها الاتفاق بين الائمة الاربعة في ابواب العبادات وهي عشر مسائل مما اتفقا عليه من المسائل المندرجة تحت كتاب الحج - 00:52:45

فنقل في المسألة الاولى اتفاقيهم على ان المحرم لا يلبس القمص ولا العمام و لا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف و نقل اتفاقيهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقليوبي في المرصع - [00:53:05](#)

والبيومي في المربع والجفن في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسي في اتفاق الائمة الاربعة الا ان منهم من جعل متعلق عبارته لبس المخيط فنقل اتفاق الائمة الاربعة على ان المحرم لا يلبس المخيط - [00:53:24](#)

ما الفرق بين العبارتين بين من عد هذه المعدودات وبين من قال لبس المخيط في فرق و لا ما في فرق سنة ايش عن طب والذي عبر بهذه العبارة ما وجہ ذلك - [00:53:50](#)

طيب اذا كنت لا تعرف فكف قدميك لا تمدهما في الدرس الجواب عن ذلك ان من عددهما فهو اقتداء للحديث النبوی الوارد في ذلك ومن اقتصر على عباره اللبس المخيط - [00:54:09](#)

فهي عباره تكلم بها اول من تكلم ابراهيم النخعي. ثم تبعه الناس. ويريدون به ما فصل على هيئة العضو من الملبوسات. فما فصل على هيئة الاعضاء من الملبوسات مندرج فيما يحرم لبسه على المحرم - [00:54:27](#)

مم ثم ذكر المسألة الثانية وهي اتفاقيهم على ان من حج وهو غير بالغ فبلغ او عبد فعتق فعليه الحج مرة اخرى ونقل اتفاقيهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقليوبي - [00:54:47](#)

بالمرصع والبيومي في المربع والجكنی في سلم الاطلاع الا ان الاتفاق الذي نقوله هو في عبارتهم ما يتعلق بالصبي انه اذا حج وهو غير بالغ فبلغ فانه يحج مرة اخرى - [00:55:05](#)

اما كون العبد كذلك اذا حج قبل عتقه ثم عتق انه يلزم حجة انه يلزم حجة اخری فالامر كذلك عنده لكنهم لم يذكروا هذا الاتفاق اي المصنفون في اتفاق الائمة الاربعة لكون هذه المسألة الثانية اجماعية - [00:55:26](#)

كما نقل اجماع اهل العلم ابن المنذر في كتاب الاجماع والترمذی في جامعه على ان العبد اذا عتق فعليه حجة اخری فيكون ذكر الرقيق اذا عتق انه يجب عليه الحج مستفادا من نقل الاجماع الذي ذكره ابن المنذر والترمذی - [00:55:48](#)

فتكون المسألة صحيحة الاتفاق عن الائمة الاربعة في الجانبين في حق الصبي وفي حق العبد المملوك اذا عتق طيب لماذا اقتصر نقلة الاتفاق من عدناهم على الصبي؟ ولم يعدوا العبد مع ان القول في المذاهب الاربعة فيه كالقول في الصبي - [00:56:10](#)

ما الجواب لا هو المسألة كذلك في المذاهب الاربع ما الفرق بين الصبي والرقيق الفرق بينهما ان الرقيق مال مملوك واما الصبي فهو حر وليس بمال فالشبهة في الصبي اقوى - [00:56:34](#)

لان الرقيق من قبل جاء في الشريعة كثير من الاحكام التي لا تتعلق به كصلة الجمعة فانها لا تجب على العبد المملوك وانما تجب على الحر فالشبهة فيه ضعيفة لكن الشبهة في الصبي اقوى فنصوا على ما فيه الشبهة على ما فيه الشبهة اقوى تنبئها على ان ما دون - [00:56:56](#)

انه ملحق به ثم ذكر المسألة الثالثة وهي اتفاقيهم على ان المحرم ان اعتمر وحج في سفرتين او اعتمر قبل اشهر الحج في الافراد افضل ونقل اتفاقيهم على ذلك ابو العباس وابن تيمية الحفيد. فالائمة الاربعة متفقون على ان المحرم ان - [00:57:19](#)

وحج في سفرتين فيكون قد اعتمر في سفرة اخرى مفردة فان الافضل هو الافراد له والسفرة هو وما رجع في كل واحدة منها الى بلده. فاذا خرج قاصدا البيت الحرام لل عمرة ثم رجع الى بلده ثم خرج يربىد الحج في سفرة - [00:57:39](#)

اخرى فالافضل له ان يكون مفردا. وكذلك اذا اعتمر قبل اشهر الحج فالافضل له ان يكون مفردا وشهر اشهر الحج هي ايش شوال ذو القعدة عشر ما صارت شهر الصحيح وذو الحجة - [00:58:02](#)

تماما كما هو مذهب المالکیة وهو قول ابن عمر رضی الله عنہما خلافاً لابن عباس وهو الذي يدل عليه الدليل. ثم ذكر المسألة الرابعة وهي اتفاقيهم على ان المواقیت المكانیة المعینة تكون لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم. فالائمة الاربعة متفقون على ذلك - [00:58:30](#)

قال اتفاقيهم ابن هبيرة في الافصاح والقليوبي في المرصع والبيومي في المربع والجثني في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسي في اتفاق الائمة الاربعة فاذا مر المحرم لمیقات احرم منه سواء كان هو من اهله او من غير اهله - [00:58:53](#)

وقد جمع المواقت واهلها بعض النظام في بيتين فقال عرق العراق يلملم اليمني ذو الخليفة يحرم المدني
وذو الخليفة يحرم المدني وجحفة الشام ان مررت بها - 00:59:21

وجحفة الشام ان مررت بها واهل نجد قرن فاستبني فجمع في هذين البيتين المواقت المكانية المقدرة
مع ذكر اهلها ثم ذكر المسألة الخامسة وهي اتفاقيهم على ان من بلغ ميقاتاً مريداً للنسك لم يجز له مجاوزته بغير احرام - 00:59:53
ونقل اتفاقيهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقليوبى في المرصع والبيومي في المربع والجكتى في سلم الاطلاع فالائمة الاربعة
متتفقون على ان من بلغ ميقاتاً من المواقت المكانية لم يجز له مجاوزته بغير احرام اذا كان مريداً للنسك - 01:00:23
فمن اراد النسك وجب عليه الاحرام من الميقات اما ان كان غير مريد للنسك فان للائمة الاربعة في ذلك قولين اصحابها انه لا يجب
عليه ذلك وانما يكون واجباً في حق مريد النسك - 01:00:51

ثم ذكر بعد ذلك المسألة السادسة وهي اتفاقيهم على وجوب الدم على المتمتع والقارئين ان لم يكون من حاضر المسجد الحرام ونقل
اتفاقهم على ذلك البيومي في كتاب المربع فالائمة الاربعة متتفقون على ان المتمتع والقارئ يجب عليهما دم يعني هدي وهو شاة -
01:01:12

بخلاف المفرد فلا يجب عليه ذلك ان لم يكون من حاضر المسجد الحرام طيب يقول قائل ان ما ذكره الفقهاء يخالف القرآن لأن الله
سبحانه وتعالى قال فمن تمتع بالعمرمة الى الحج فما استيسر - 01:01:41

من الهدي ولم يذكر القارئ فيما الدليل على ايجاب الدم عليه عند من هذا اللفظ يا شنو في الخطاب الشرعي احسنت لماذا يشمل
جواب مثل ما قال الاخ لأن لفظ التمتع في الخطاب الشرعي يشمل المتمتع والقارئ معا - 01:02:02
لان العرب لم تكن تعرف عمرة في حجة فكانوا يفردون للحج سفرة فلا يفترطون به عمرة فلما صار في الشرع ايقاع عمرة في سفرة
الحج اما في حال التمتع او في حال القران سمي كل ذلك تمتعا - 01:02:24

يعني توسيعة عليهم بخلاف ما كانت عليه حالهم قبل من انهم اذا خرجو للحج لا يأتون بعمره وانما يأتون بحجة فقط ثم ذكر المسألة
السابعة وهي اتفاقيهم على وجوب الفدية في قتل الصيد. وان قتلها ناسيا او جاهلا ونقل اتفاقيهم على ذلك - 01:02:43

ابن هبيرة في الافصاح والقليوبى بالمرصع والبيومي في المربع والجكتى في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسى في اتفاق الائمة الاربعة
فهم متتفقون على وجوب الفدية في حق من قتل صيدا. والمراد بالصيد الصيد البرى. فمن قتل صيدا بربا - 01:03:03
عليه الفدية وان قتلها ناسيا او جاهلا فيستوي عندهم العمد مع يستوي عندهم النسيان والجهل مع العمد ثم ذكر المسألة الثامنة وهي
اتفاقهم على ان ازالة شعر البدن كحلق الرأس في وجوب الفدية. ونقل اتفاقيهم على ذلك القليوبى في - 01:03:27

المرصع والبيومي في المربع والجكتى في سلم الاطلاع وابن عقيل البالسى في اتفاق الائمة الاربعة فالائمة الاربعة متتفقون على ان
شعر البدن ملحق بحرمة حلقه في حق المحرم بحلق الرأس وانه عليه الفدية - 01:03:51

مع ان المذكور في القرآن هو حلق حلق الرأس فقط لكن الحق به غيره من الشعر وجعل تابعا له. ثم ذكر المسألة الثامنة وهي اتفاقيهم
على ان من تعجل في يومين فخرج من مني بعد رميء في ثاني ايام التشريق - 01:04:15

فلا اثم عليه ونقل اتفاقيهم على ذلك البيومي في كتاب مربع الائمة الاربعة متتفقون على ان من تعجل في يومين يعني بعد اليوم العاشر
فان التعجل والتأجل متعلق بایام التشريق - 01:04:37

فقط اما يوم العاشر فانه لا يدخل في العد فمن تعجل في يومين من ايام التشريق وهم الحادي عشر والثاني عشر فخرج من مني
بعد رميء في ثاني ايام التشريق فلا اثم عليه ومن تأخر - 01:04:53

قرأ فيقي الى اليوم الاخير من ايام التشريق وهو الثالث عشر فلا اثم عليه. ثم ختم بالمسألة العاشرة وهي اتفاقيهم على انه لا يجزى
في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها - 01:05:07
والعجفاء التي لا تنقي. ونقل اتفاقيهم على ذلك ابن هبيرة في الافصاح والقليوبى في المرصع والبيومي في المربع والجكتى في سلم
الاطلاع وابن عقيل البالسى في اتفاق الائمة الاربعة فالائمة الاربعة متتفقون على انه لا يجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها يعني -

اتضروا عورها والمريضة البين مرضها. والعرجاء البين عرجها. والعجفاء التي لا تلقي يعني الضعف لا تستطيع ان تثبت لضعفها وهذه المسألة الحق بالحج باعتبار كون الااضاحي ايش من شعائر الحج ؟ ام كيف - [01:05:53](#)

لماذا الفقهاء يذكرون باب الااضاحي في الحج ايش لأن هذه الاحكام تقع على الهدي والحقوا معه الااضاحي بعد ذلك. لأن الاصل في الذبيحة المتعلقة بالنسك هي الهدي. ثم الحق به الفدية التي تكون - [01:06:20](#)

عن وجود محظور من المحظورات او ترك واجب من الواجبات ثم بعد ذلك الحق الفقهاء به الااضاحي. كما ان الفقهاء ربما بوبوا كتابا المناسك وكتاب المناسك اعم من الحج. والذبائح نسيفة من النسائق - [01:06:42](#)

فذكرنا كتاب الااضاحي من درجة باب الااضاحي باعتبار كونها من المناسك يعني من الشعائر التي يتقرب بها الى الله سبحانه وتعالى [01:07:02](#) تبعها وتمسكا وبهذا تمت المسائل الأربعين والمقصود من ذلك توجيه الانظار الى معرفة المسائل التي اتفق عليها الفقهاء -

وتحقيق بطلب العلم ان يعتني بهذه الكتب التي ذكرناها ومن احسنها في طلب العلم سلم الاطلاع للجعفي فانها منظومة تقع في تسعمائة بيت وزيادة يسيرة لعلها تبلغ الربع فهي منظومة لطيفة نظم فيها كثيرا من المسائل التي اتفق عليها الائمة الاربعة -

[01:07:22](#)

فهي اصل يحسن اعتماده في قراءة الخلافيات بعد الفراغ من الفقه كما ان الكتب التي ذكرناها كتب نافعة ولا سيما كتاب المربع من [اللبيومي رحمه الله احد علماء الازهر وفي القرن](#) - [01:07:51](#)

الثاني عشر وهو اختصار لكتاب ابن قاضي شهبة من فقهاء الشافعية القدامى لكن الاصل مفقود واما كتاب المربع فتوجد منه ثلاثة نسخ خطية اثنتان منها في مصر والاخرى في مكة المكرمة وهو كتاب - [01:08:08](#)

نافع في معرفة الخلافيات والاتفاقات الواقعه بين الائمة الاربعة فانه اعتنى بحكاية الاتفاق واعتنى كذلك بحكاية الخلاف بخلاف كتاب الافصاح فكتاب الافصاح في الاتفاق وكذلك كتاب المنصة المرصع هو في الاتفاق وكذلك كتاب ابن عقيل البالسي هو في في الاتفاق وكذلك سلم الاطلاع - [01:08:27](#)

في مسائل الوفد والاجماع للجعفي هو في المسائل الاتفاقية. اما كتاب المربع فانه يذكر ما وقع بين الفقهاء الاربعة من الاتفاق خلاف [وبهذا نكون قد فرغنا من شرح هذا الكتاب على ما يحتاجه ويقتضيه المقام. اكتبوا طبقة السماع سمع علي جميع](#) - [01:08:51](#)

كتاب المسائل الأربعين لمن سمع الجميع وبعض لمن سمع البعض بقراءة غيره صاحبنا فلان ابن فلان ابن فالان الفلانى فتم له ذلك في مجلس واحد واجزت له روایته عنی اجازة خاصة من معین لمعین - [01:09:12](#)

واكتبوا تاريخ اليوم الجمعة الخامس والعشرين من جمادى الآخرة سنة اثننتين وثلاثين بعد الاربعمائة و الالف سنة اثننتين وثلاثين بعد [الاربع مئة جماد الاولى من سنة اثننتين وثلاثين بعد اربع مئة والالف في مسجد](#) - [01:09:32](#)

الرسول صلى الله عليه وسلم بمدينته طيبة الطيبة. ان شاء الله تعالى يوم الخميس بعد القادم وهو التاسع من شهر جمادى الآخرة [نستكم بقية الكتب وفق هذا البرنامج يوم الخميس عصرا ومغاربا وعشاء وفجر الجمعة. وفق الله الجميع لما يحب ويرضى. الحمد لله](#) - [01:09:54](#)

[رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد واله وصحبه اجمعين](#) - [01:10:18](#)